

الأصول في النحو

(وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي ... وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ
الضَّرَّ أَنْفَعُ) .

كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضَّرَّ قال أبو العباس C : أما قوله : آتيك إن
أتيتني فغير منكراً ولا مرفوع استغنى عن الجواب بما تقدم .
ولم تجزم (إن) شيئاً فيحتاج إلى جواب مجزوم أو شيء في مكانه .
وأما قولهم : وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ تقول على القلب فهو محال وذلك كان الجواب
حقه أن يكون بعد (إن) وفعلها الأول وإنما يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه
نحو : ضربَ غلامُهُ زيدٌ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيدٍ وهذا قد وقع في موضعه من الجزاء
فلو جاز أن يعني به التقديم لجاز أن تقول : ضربُ غلامُهُ زيداً تريد : ضربَ زيداً غلامُهُ
وأما ما ذكره من (مَنْ وَمَتَى) وسائر الحروف فإنه يستحيل في الأسماء منها والظروف .
من وجوه في التقديم والتأخير لأنك إذا قلت : آتي مَنْ أتاني وجب أن تكون (مَنْ)
منصوبة بقولك : آتى ونحوه وحروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها فليس يجوز هذا إلا أن
تريد بها معنى الذي .

و (متى) إذا قلت : آتيك متى أتيتني فمتى للجزاء وهي ظرف (لأتيتني) لأنَّ حروف
الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ولكن الفعل الذي قبل متى قد أغنى عن الجواب كما قلت في
الجواب : أَنتَ ظالمٌ إنَّ فَعَلْتَ .

فأنتَ ظالمٌ منقطع مَنْ (إن) وقَدْ سَدَّ سَدَّ مسدَّ جواب (متى) و (إن) لم تكن منها
في شيء لأنَّ (مَتَى) منصوبة (بآتيني) لأنَّ حروف الجزاء من الظروف والأسماء إنما
يعملُ فيها ما بعدها وهو الجزاء الذي يعملُ فيه الجزم .

والباب كله على هذا لا يجوز غيره ولو وضع الكلام في موضعه لكان تقديره : متى أتيتني
فآتيك أي : فأنا